



Distr.: General
14 August 2026
Arabic
Original: English

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ



الهيئة الفرعية للتنفيذ

الدورة الخامسة والستون

أنطاليا، 9-14 تشرين الثاني/نوفمبر 2026

منتدى ديربان 15 بشأن بناء القدرات

تقرير من الأمانة

موجز

عُقد منتدى ديربان 15 بشأن بناء القدرات في 9 حزيران/يونيه 2026 خلال الدورة 64 للهيئة الفرعية للتنفيذ. وكان موضوع المنتدى هو بناء القدرات المتعلقة بتصميم استراتيجيات استثمار شاملة، ومشاريع استثمارية مقبولة مصرفياً، وإشراك أصحاب المصلحة، بهدف تعزيز تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية في البلدان النامية، بما يتماشى مع مجال تركيز لجنة باريس المعنية ببناء القدرات في الفترة 2025-2026. ويقدم التقرير معلومات بشأن تنظيم المنتدى ويوجز ما تخلله من عروض ومناقشات.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

ألف - الولاية

- 1- طلب مؤتمر الأطراف، في دورته 17، إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ (هيئة التنفيذ) أن تواصل تعزيز رصد واستعراض فعالية بناء القدرات عن طريق تنظيم منتدى ديربان السنوي في فترة انعقاد الدورات، بمشاركة الأطراف، وممثلي الهيئات المنشأة بموجب اتفاقية المناخ، والخبراء والممارسين المعنيين، بهدف تقاسم التجارب والأفكار وأفضل الممارسات والدروس المستفادة فيما يتعلق بتنفيذ أنشطة بناء القدرات. وطلب من الأمانة إعداد تقرير موجز عن كل اجتماع من اجتماعات منتدى ديربان لتتظر فيه هيئة التنفيذ⁽¹⁾.
- 2- وقرر مؤتمر الأطراف في دورته 21 أن تركز لجنة باريس سنوياً على مجال أو موضوع ذي صلة بتحسين التبادل التقني في مجال بناء القدرات، بهدف الحفاظ على معارف محدّثة بشأن النجاحات والتحديات المرتبطة ببناء القدرات على نحو فعال في مجال بعينه⁽²⁾؛ وطلب مؤتمر الأطراف في دورته 24 من هيئة التنفيذ مواءمة اجتماعات منتدى ديربان من الناحية المواضيعية مع مجال التركيز السنوي للجنة باريس⁽³⁾.
- 3- وأكد مؤتمر الأطراف في دورته 25 أهمية الاستمرار في تحديد الدروس المستفادة ونشرها من أجل تعزيز تنفيذ أنشطة بناء القدرات من خلال منتدى ديربان ولجنة باريس⁽⁴⁾.

باء - النطاق

- 4- يقدم هذا التقرير، في الفصل الثاني أدناه، معلومات بشأن تنظيم منتدى ديربان 15، بما في ذلك أهدافه ومداولاته، ويوجز في الفصل الثالث أدناه العروض والمناقشات، بما في ذلك حلقات النقاش، التي جرت خلال المنتدى.

جيم - الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ ولجنة باريس المعنية ببناء القدرات

- 5- لعل هيئة التنفيذ تود أن تتظر، في إطار مداولاتها بشأن بناء القدرات، في المعلومات الواردة في هذا التقرير.
- 6- ولعل لجنة باريس تود الاستفادة من المعلومات الواردة في هذا التقرير بشأن التجارب والممارسات الجيدة والدروس المستفادة المتعلقة ببناء القدرات، باعتبارها مدخلات في عملها⁽⁵⁾ وفي إعداد توصياتها السنوية المقدمة إلى مؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس⁽⁶⁾.

(1) المقرر 2/م أ-17، الفقرتان 144 و147.

(2) المقرر 1/م أ-21، الفقرة 74.

(3) المقرر 15/م أ-24، الفقرة 6.

(4) المقرر 10/م أ-25، الفقرة 11.

(5) بموجب المقرر 1/م أ-21، الفقرة 79.

(6) بموجب المقرر 12/م أ-29، المرفق، الفقرة 3(ب).

ثانياً - تنظيم منتدى ديربان 15

ألف - السياق والغايات والأهداف

- 7- يتمحور مجال تركيز لجنة باريس في الفترة 2025-2026 حول بناء القدرات المتعلقة بتصميم استراتيجيات استثمار شاملة، ومشاريع استثمارية مقبولة مصرفياً، وإشراك أصحاب المصلحة من أجل تعزيز تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية في البلدان النامية.
- 8- ونفذت لجنة باريس سلسلة من الأنشطة في إطار مجال التركيز السالف الذكر، شملت حلقات عمل إقليمية، ومشاورات مع الخبراء، وجلسات لتقاسم المعرفة، توجت بعقد منتدى ديربان 15، المعنون "من الخطط المناخية إلى المشاريع الممولة: الدعم العملي لبناء القدرات في البلدان النامية"، والذي حُدد موضوعه من منظور يواكب مجال التركيز السنوي للجنة باريس وفقاً للطلب المشار إليه في الفقرة 2 أعلاه.
- 9- وتمثلت أهداف المنتدى فيما يلي:

- (أ) إجراء تقييم للأنشطة التي نُفذت في إطار مجال تركيز لجنة باريس السنوي؛
- (ب) تيسير تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة ذات الصلة بتعزيز قدرة البلدان النامية الأطراف على الحصول على التمويل المناخي اللازم لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية؛
- (ج) تعزيز فهم المشهد العام للجهات الفاعلة في مجال بناء القدرات التي تتولى دعم الحصول على التمويل المناخي وتوسيع نطاقه من أجل تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية؛
- (د) دراسة الدعم اللازم لبناء القدرات في مرحلة ما قبل الاستعداد للحصول على التمويل المناخي، وتحديد الجهات الفاعلة والأدوات وآليات التنسيق الأكثر فعالية في مساعدة البلدان النامية على إرساء الأسس التي تمكّنها من الحصول على التمويل المناخي.

باء - المداولات

- 10- عُقد منتدى ديربان 15 في 9 حزيران/يونيه 2026 خلال الدورة 64 للهيئة التنفيذية، وحضره نحو 50 مشاركاً. وعقب الكلمة الافتتاحية التي ألقاها أحد ممثلي الأمانة، قُسم المنتدى إلى أربعة أجزاء، تولى تسييرها ممثل آخر من الأمانة.
- 11- وقّمت كل من فيكي نونز، الرئيسة المشتركة للجنة التمويل، وأيزيتا دجيغما، الرئيسة المشتركة للجنة باريس، عرضين استهلايين لتوضيح السياق.
- 12- وبعد ذلك، قدّم ممثلو المعهد العالمي للنمو الأخضر، ووزارة البيئة في سري لانكا، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية عروضاً بشأن الممارسات الجيدة في مجال بناء القدرات اللازمة للحصول على التمويل المناخي المخصص للمساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية.
- 13- وأُجريت لاحقاً مناقشة استكشافية بشأن المشهد العام لبناء القدرات المرتبطة بالحصول على التمويل المناخي، شارك فيها فريق من المحاورين ضم ممثلين عن شبكة المعارف في مجالي المناخ والتنمية، والمعهد العالمي للنمو الأخضر، ومبادرة تحالف 'موتيراو' و'بوركيندي' لبناء القدرات.
- 14- وأخيراً، اجتمع مقدمو العروض والمحاورون الستة في حلقة نقاش ختامية تناولت تعزيز التجانس في مجال بناء القدرات، بهدف ترجمة النتائج إلى مخرجات قابلة للتنفيذ والاستخدام.

- 15- واختتم الاجتماع بكلمة ألقته رئيسة هيئة التنفيذ، جوليا غاردينر.
- 16- ويمكن الاطلاع على جدول الأعمال والبث الشبكي وشرائح العروض في الصفحة الإلكترونية المخصصة لمندى ديربان 15⁽⁷⁾.

ثالثاً - موجز منتدى ديربان 15

ألف - الجزء الافتتاحي

- 17- استناداً إلى النتائج الرئيسية المستخلصة من تقييم فترة السنتين والعرض العام لتدفقات التمويل المتعلق بالمناخ⁽⁸⁾ والتقرير الثاني المتعلق بتحديد احتياجات البلدان الأطراف النامية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية واتفاق باريس⁽⁹⁾، أوضحت الرئيسة المشاركة للجنة التمويل في عرضها الاستهلالي حجم وتنوع المشهد العام لبناء القدرات، وضرورة وجود فهم أفضل لنوع الجهات الفاعلة والأدوات وآليات التنسيق الأكثر فعالية في دعم جهود بناء القدرات في مرحلة ما قبل الاستعداد للحصول على التمويل المناخي.
- 18- وبالنظر إلى أن المناقشات التي تخللت أعمال المنتدى صادفت اختتام فترة موضوع التركيز المعتمد من لجنة باريس للفترة 2025-2026، قدمت الرئيسة المشاركة للجنة، في عرضها الاستهلالي، تقييماً للتقدم المحرز في الأنشطة التي نُفذت في سياق مجال التركيز، مثل إطلاق قطب معرفي ذي صلة بالموضوع⁽¹⁰⁾، فضلاً عن النتائج والدروس المستفادة من تنفيذ الأنشطة. وأكدت أن تحويل الخطط المناخية إلى مشاريع ممولة يُعد حالياً التحدي الرئيسي الذي يتعين على البلدان النامية معالجته إطار الجهود الأوسع نطاقاً الرامية إلى بناء القدرات اللازمة للحصول على التمويل المناخي.
- 19- وبرزت عدة رسائل رئيسية من الجزء الافتتاحي يمكن إيجازها فيما يلي:

(أ) يُعدّ بناء القدرات حلقة أساسية في العمل المناخي، وهو مجال تطور ليتجاوز مجرد توفير التدريب ونقل المعرفة ليشمل تعزيز هياكل الحوكمة والمؤسسات المحلية وآليات التنسيق والنظم المالية ونظم البيانات؛

(ب) ثمة قدر كبير من احتياجات بناء القدرات التي وُثِّقت في مختلف أدوات الإبلاغ الوطنية، بما في ذلك المساهمات المحددة وطنياً، وخطط التكيف الوطنية، والبلاغات الوطنية. وترتبط الاحتياجات التي حُددت فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال للتدابير المتخذة بشأن تغير المناخ بمجموعة واسعة من المجالات، بما في ذلك بناء القدرات المؤسسية والتقنية اللازمة لتخطيط الاستثمار في العمل المناخي، وتحديد الاحتياجات ذات الصلة، ووضع استراتيجيات التمويل، وإعداد مقترحات التمويل، وتنفيذ المشاريع. وتختلف تقديرات التكلفة المُبلغ عنها اختلافاً كبيراً وفقاً لأداة الإبلاغ، وهو ما يعكس تبايناً في نهج الإبلاغ ومنهجياته وفي مستوى تفصيل المعلومات المقدمة بشأن تدابير بناء القدرات؛

(7) <https://unfccc.int/event/15th-durban-forum-on-capacity-building-from-climate-plans-to-funded-projects-mandated-event>

(8) SCF. 2024. *Sixth Biennial Assessment and Overview of Climate Finance Flows*. Bonn: UNFCCC متاح في: <https://unfccc.int/topics/climate-finance/resources/biennial-assessment-and-overview-of-climate-finance-flows>

(9) SCF. 2024. *Second report on the determination of the needs of developing country Parties related to implementing the Convention and the Paris Agreement*. Bonn: UNFCCC متاح في: <https://unfccc.int/topics/climate-finance/workstreams/needs-report>

(10) <https://unfccc.int/topics/capacity-building/pccb/KnowledgeHub/FocusArea2025-26>

(ج) يتسم المشهد العام للدعم المقدم في مجال بناء القدرات من أجل الحصول على التمويل المناخي بالتجزؤ وبصعوبة التعامل معه، ولا سيما فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً والدول الجزرية النامية الصغيرة، التي أشارت بصورة متكررة إلى أن محدودية القدرات النظامية والمؤسسية والفردية، وضعف آليات التنسيق الوطنية، والتحديات التي تواجهها في مرحلة ما قبل الاستعداد للحصول على التمويل المناخي، والحوافز اللغوية، تشكل عقبات تحول دون إحراز تقدم في تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية؛

(د) ومن الرسائل الواضحة التي نُقلت بصورة متسقة في تقارير لجنة التمويل الرئيسية المشار إليها في الفقرة 17 أعلاه، والتي انبثقت عن تنفيذ الأنشطة في سياق مجال التركيز السنوي للجنة باريس، أن التمويل وحده لا يكفي لتنفيذ الإجراءات المناخية اللازمة: فثمة حاجة إلى عملية طويلة الأمد لبناء القدرات بقوِّدها البلد المعني وتكون جزءاً لا يتجزأ من المؤسسات الوطنية، بدلاً من تقديمها من خلال تدخلات منعزلة ومتفرقة.

باء - تقاسم الممارسات الجيدة في مجال بناء القدرات من أجل الحصول على التمويل المناخي: منظور المنظمات المنفذة والممارسين على المستوى القطري

20- يتمثل الهدف من هذا الجزء في استكشاف نهج قابلة للتكرار من شأنها أن تعزز قدرة البلدان النامية الأطراف على الحصول على التمويل المناخي لدعم إعدادها وتنفيذها للمساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية، وتيسير تبادل المعرفة والممارسات الجيدة في هذا الصدد. وقُدمت ثلاثة عروض: عرضان مقدمان من ممثلين لمنظمتين تقدمان الدعم في مجال بناء القدرات من أجل الحصول على التمويل المناخي، وهما المعهد العالمي للنمو الأخضر وصندوق المشاريع الإنمائية، وعرض واحد قدمه ممثل عن وزارة البيئة في سري لانكا استعرض فيه تجربة بلده بوصفه مستفيداً من دعم مقدم من المعهد العالمي للنمو الأخضر.

21- وعرض ممثل المعهد العالمي للنمو الأخضر نهج المنظمة المتمثل في دمج أخصائيين في مجال التمويل المناخي ضمن الوحدات المعنية بالتمويل المناخي في الوزارات والمؤسسات الحكومية، باعتبار هذه الخطوة نموذجاً لبناء قدرات وطنية مستدامة. ويعمل هؤلاء المستشارون يومياً إلى جانب الموظفين الحكوميين، ويساعدون في ترشيح مشاريع مقبولة مصرفياً، وتهيئة شبكات من الأخصائيين ذوي الصلة، ودعم تخطيط التكيف بموازاة مع التركيز المباشر على تعبئة التمويل.

22- وتكميلاً للعرض الذي قدمه المعهد العالمي للنمو الأخضر، استعرض ممثل وزارة البيئة في سري لانكا تجربة بلده بوصفه مستفيداً من دعم بناء القدرات للحصول على التمويل المناخي في سياق تهيئة وتنفيذ خطة التكيف الوطنية للفترة 2025-2035، التي وُضعت من خلال عملية تشاورية مكثفة كفلت مشاركة جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وقُدرت تكلفة الخطة وهيكلت بحسب القطاعات ونُقلت صلاحيات تنفيذها إلى المستوى دون الوطني من خلال تسع خطط تكيف إقليمية متوازنة، تتضمن مكونات تتعلق بالمساواة بين الجنسين والعمل الاجتماعي. وتُجرب حالياً أدوات مالية مبتكرة، بما في ذلك السندات المواضيعية التي تصدرها المصارف الخاصة، بهدف موازنة احتياجات التكيف مع الاستثمارات الخاصة.

23- وقدم ممثل صندوق المشاريع الإنتاجية معلومات بشأن التسهيل الائتماني للتكيف المحلي مع تغير المناخ باعتباره آلية موحدة وقائمة على الإنجاز تهدف إلى زيادة التمويل المخصص لمكافحة تغير المناخ على المستوى دون الوطني، وتستند إلى مبدأ أن القدرة على تحمل تغير المناخ تُبنى محلياً، لكن توسيع نطاقها لا يمكن أن يتسنى إلا في ظل أنظمة وطنية لتوجيه التمويل نحو المستويات الدنيا ووجود مساءلة في اتجاه المستويات العليا. وفي إطار هذه الآلية، تُصرف منح مشروطة بالإنجاز إلى الحكومات المحلية بناءً على تقييم لقدرتها على التخطيط وتخصيص التمويل لإجراءات التكيف،

بموازاة مع بناء القدرات على المستويين الوطني والمحلي لضمان أن تمتلك كل من الوزارات والحكومات المحلية الأدوات اللازمة لدمج الاعتبارات المناخية في قرارات التخطيط والإنفاق. ويدعم ذلك النهج تقييمًا قابلًا للتكرار للمخاطر المناخية ومستويات التعرض لها، مما يساعد العاملين في القطاع الحكومي على تحديد المخاطر المحلية وترتيب أولويات الاستثمار في إجراءات التكيف. وإضافة إلى تقديم المنح، تتيح الآلية التوسيع التدريجي لنطاق التعاون مع الوسطاء الماليين المحليين بهدف زيادة رأس المال المحلي وتقليل مخاطر الاستثمارات على المستوى دون الوطني في مجال العمل المناخي على المدى الطويل.

24- وخُذَّت عدة رسائل رئيسية خلال العروض والمناقشات يمكن إيجازها فيما يلي:

(أ) يكون بناء القدرات من أجل الحصول على التمويل المناخي أكثر فعالية عندما يُنْذَر على مستويات متعددة، بحيث يشمل في آن واحد الجهات الفاعلة على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمحلية. وقد وُضِّح ذلك في العروض التي قدمها كل من المعهد العالمي للنمو الأخضر وصندوق المشاريع الإنتاجية، إذ يعمل المستشارون التابعون للمعهد على المستوى القطري ومستوى منصة الاستثمار، في حين تتيح آلية التسهيل الائتماني للتكيف المحلي مع تغير المناخ بناء القدرات على المستويين المحلي ودون الوطني في آن واحد. وأبرزت تجربة سري لانكا ما يمكن أن يحققه الدعم المتعدد المستويات في الممارسة العملية، ولا سيما من خلال نقل تنفيذ خطة التكيف الوطنية لسري لانكا إلى المستوى دون الوطني من خلال تسع خطط تكيف إقليمية متوازنة؛

(ب) يتيح دمج أنشطة بناء القدرات في النظم والمؤسسات الوطنية القائمة جعلها أكثر استدامة. وقد تجلّى ذلك بوضوح في جميع العروض، سواء من خلال دمج أخصائيين في التمويل المناخي ضمن الوزارات الحكومية، كما تبين من عرض المعهد العالمي للنمو الأخضر، أو من خلال عملية تهيئة خطط تكيف وطنية ذات طابع تشاوري مكثف يكفل التملك من جانب الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، كما برز من تجربة سري لانكا، أو من خلال الآلية القائمة على الإنجاز التي تكفل توجيه التمويل إلى النظم الوطنية، كما ورد في عرض صندوق المشاريع الإنمائية؛

(ج) يمثل إشراك جهات من خارج وزارات البيئة أمراً أساسياً. وتُعد وزارات المالية، والحكومات المحلية، والمصارف الخاصة، والوسطاء الماليون المحليون جهات فاعلة أساسية لإتاحة التمويل المناخي، ويجب أن يشمل بناء القدرات جميع هذه الجهات وأن يتيح الربط فيما بينها. ويتجسد التسليم بذلك في أعمال تهيئة الأطر التنظيمية والقانونية للحصول على التمويل المناخي التي اضطلع بها المعهد العالمي للنمو الأخضر، والتجربة الرائدة للسندات المواضيعية الصادرة عن المصارف الخاصة التي عرضتها سري لانكا، والتفاعل المتزايد مع الوسطاء الماليين المحليين الذي أبرزه صندوق المشاريع الإنتاجية؛

(د) يكون بناء القدرات وتوظيف الأدوات المالية أكثر فعالية عند تنفيذها معاً. وورد في العروض أن السندات المواضيعية، ومنصات الاستثمار، والوسطاء الماليين المحليين يشكلون جانباً من الحل الرامي إلى دعم الحصول على التمويل المناخي، وهو يعكس تحولاً أوسع نطاقاً صوب بناء النظم المالية اللازمة لتحويل الخطط المناخية إلى مشاريع ممولة. وأكد ممثل المعهد العالمي للنمو الأخضر أن تسهيل الحصول على تمويل إجراءات التكيف يرتبط أكثر بتحديد القواعد والأطر التسهيلية القائمة وربطها ببعضها البعض منه بوضع قواعد وأطر جديدة؛

(هـ) تؤدي الأدوات والنهج القابلة للتكرار دوراً مهماً في توسيع نطاق جهود بناء القدرات. فعلى سبيل المثال، سلط صندوق المشاريع الإنتاجية الضوء على أدوات تقييم المخاطر المناخية ومواطن الضعف، المصممة لمساعدة الممارسين على تحديد المخاطر المحلية وترتيب أولويات الاستثمار في العمل المناخي، باعتبارها وسيلة وجيهة في هذا السياق، فيما اعتُبر أن دمج عناصر المساواة بين الجنسين والعمل الاجتماعي في خطط التكيف على مستوى المقاطعات في سري لانكا يتيح نهجاً إضافياً لكفالة أن يكون بناء القدرات شاملاً ومستجيباً لاحتياجات جميع شرائح المجتمع؛

(و) من التحديات الهيكلية الأقل بروزاً، مع أنها لا تخلو من أهمية، انتقال الخبراء التقنيين ذوي الكفاءة من الحكومات الوطنية إلى المنظمات الدولية والمنظمات الإنمائية. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى إضعاف القدرات المؤسسية بطرق لا تلتقطها دائماً أطر الرصد والتقييم الرسمية، وهو أمر ينبغي أخذه في الاعتبار عند تصميم نُهج بناء القدرات.

25- وعقب تقديم العروض المقررة، فُتح المجال لأسئلة المشاركين، التي ركزت على ثلاثة مواضيع مترابطة: سد الفجوة في التنسيق وتقديم الدعم لبناء القدرات بين المستويين الوطني والمحلي؛ وكفالة التجانس بين الجهات التي تقدم خدمات بناء القدرات وتجنب تقوقعها؛ وفهم الالتزامات وأوجه التعاون المطلوبة من النظراء في البلدان النامية، بما في ذلك وزارات المالية والمؤسسات المالية المحلية، لكي تتجج مبادرات بناء القدرات في تعزيز وصول تلك البلدان إلى التمويل المناخي.

26- ورداً على الأسئلة المطروحة، أشار ممثل المعهد العالمي للنمو الأخضر إلى نموذج وحدة التمويل المناخي الذي يحظى بالدعم في ثمانية بلدان أفريقية باعتباره نهجاً لمعالجة الفجوة في الحوكمة بين المستوى الوطني والمستوى دون الوطني. ويجمع هذا النموذج بين وزارات البيئة والمالية والتخطيط والهيئات القطاعية ذات الصلة، مما يتيح إجراء مناقشات متكاملة، وتكوين فهم مشترك لمخاطر المشاريع، وتحديد أولويات المشاريع بصورة مشتركة. وإذ سلم الممثل بأن هذا النموذج لا يزال في مرحلة الإنضاج، أشار إلى أنه يشكل خطوة نحو نوع التنسيق المؤسسي المتكامل الذي تهدف المنصات القطرية إلى تحقيقه، وإلى أن إرساء آليات مشتركة بين الوزارات من هذا النوع يشكل أساساً مهماً لتوجيه التمويل والدعم المتعلقين بالعمل المناخي صوب المستوى دون الوطني.

27- ورداً على سؤال بشأن المشاركة، استشهد ممثل المعهد العالمي للنمو الأخضر بتجربة تطوير سندات الإسكان المقاوم بالتعاون مع حكومة الإكوادور، مشيراً إلى أن العديد من القواعد واللوائح التنظيمية التسهيلية، مثل قوانين البناء المقاوم لتغير المناخ وأحكام تقسيم المناطق، كانت موجودة أصلاً لكنها لم تكن مرتبطة بعد بالتمويل المناخي أو مستغلة للحصول عليه. وشدد الممثل على أن التفاعل الفعال بين المنظمات التي تنفذ إجراءات مكافحة تغير المناخ وممثلي الدول يتطلب تكييف التواصل بما يتناسب مع مصالح وأولويات مختلف أصحاب المصلحة، معلاً ذلك بأن أولويات وصلاحيات وزارات المالية والبيئة غالباً ما تتطوي على تباين شديد، وعلى أن النجاح يتوقف على التوفيق بين وجهات النظر المؤسسية المختلفة من أجل تسوية مشكلة أساسية متقاسمة.

جيم- فهم المشهد العام لبناء القدرات: الجهات الفاعلة والتحديات وفرص التنسيق

28- تمثلت أهداف حلقة النقاش في تعزيز الفهم الواضح للمشهد العام للجهات الفاعلة العاملة في مجال بناء القدرات من أجل الحصول على التمويل المناخي المتعلق بتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية، وتحديد الكيفية التي تدعم بها كل جهة فاعلة مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين، وبحث الدروس المستفادة والتحديات التي تواجه تقديم الدعم الفعال. وعرض المحاورون الثلاثة نُهجهم إزاء بناء القدرات اللازمة للحصول على التمويل المناخي.

29- وقدم ممثل شبكة المعارف في مجالي المناخ والتنمية وصفاً لنهج يركز على استخدام الوساطة المعرفية كأداة لسد الفجوة بين المعرفة والعمل. وعلى عكس نماذج بناء القدرات التقليدية التي تقتصر نقلاً أحادي الاتجاه للخبرات من مقدم الخبرة إلى المتلقي، تنطلق الوساطة المعرفية من فرضية أن المعرفة موجودة بالفعل لدى مختلف الجهات الفاعلة، وتسعى إلى الربط بين هذه الجهات. فالجمع بين الحكومات والممارسين والمجتمعات المحلية التي تواجه تحديات متماثلة يهيئ الظروف الملائمة للابتكار والإبداع المشترك وإقامة علاقات مستدامة تدوم لفترة أطول من مدة أنشطة التدريب التي تُعقد لمرة واحدة.

وأوضح المحاور ذلك من خلال مثال إشراك الباحثين المحليين في عمليات خطط التكيف الوطنية وتشكيل شبكات نظراء تُعنى بالتحديات المشتركة، الأمر الذي يعزز في الحالتين بناء أرضية خبرات محلية من شأنها أن تستمر في دعم الحكومات على المدى الطويل.

30- وقدمت ممثلة التحالف العالمي لبناء القدرات وصفا لدور المنظمة في تعزيز بناء القدرات من أجل الحصول على التمويل المناخي، وذلك من خلال الجمع بين الممارسين، والحكومات، والمؤسسات المالية، وشركاء التنمية، والجهات الممولة على الصعيدين الدولي والوطني، بهدف تقاسم المعرفة وتعزيز الممارسات الجيدة والحد من ازدواجية جهود بناء القدرات في مشهد لا يزال يتسم بالتجزؤ وصعوبة تعميم الاستفادة وتباين الجوانب المستهدفة. ومن النتائج الملموسة لهذا العمل إنشاء قطب معرفي للانتفاع الحر يتيح مئات الموارد المتعددة اللغات بشأن التمويل المناخي، بهدف تعزيز قدرات العاملين في قطاع التمويل المناخي⁽¹¹⁾. وإذ أشارت الممثلة إلى أن التحالف العالمي لبناء القدرات يمثل شريكاً أساسياً لقطب المنصات القطرية⁽¹²⁾ الذي أطلق حديثاً، سلطت الضوء على المنصات القطرية باعتبارها مجالاً يوليه التحالف الأولوية في إطار الدعم الذي يقدمه في مجال بناء القدرات. وأشارت إلى أن هدف ترجمة الاستراتيجيات المناخية الحالية وأهداف المساهمات المحددة وطنياً إلى خطط استثمارية ومشاريع ممولة لا يزال يمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه البلدان النامية في سياق الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمناخ، وأن ثمة إمكانية لاستخلاص الدروس من النماذج الراسخة لآليات التمويل المتعددة الأطراف، مثل شراكات الانتقال العادل في مجال الطاقة.

31- ووصف ممثل مبادرة تحالف 'موتيراو' و'بوركيندي' لبناء القدرات هدف التحالف بأنه يتمثل في تحفيز الاستثمار في بناء القدرات على المستوى المحلي من خلال ربط آليات الدعم الوطنية والدولية بالمجتمعات المحلية عبر الهياكل القيادية التقليدية والنهج المنطلقة من القاعدة. وتشمل العناصر الرئيسية لنهج التحالف الجمع بين أنظمة المعرفة التقليدية والحديثة من خلال الابتكار الذي تقوده المجتمعات المحلية والتكنولوجيات المصممة محلياً؛ والعمل بصورة مشتركة مع الشباب على إنشاء وتصميم مشاريع مناخية؛ والتعاون مع المؤسسات المالية المحلية والوطنية. وأشار الممثل إلى عدد من المشاريع الجارية في بوركينا فاسو، ومالي، والنيجر، إلى جانب التعاون مع المجموعة الأفريقية وشركاء من القطاع الخاص.

32- وبرزت عدة رسائل رئيسية خلال حلقة النقاش، على النحو المبين أدناه.

33- فالتعلم من النظراء يُعتبر أكثر فعالية عندما يواجه المشاركون عوائق وسياقات سياسية واقتصادية ومؤسسية متشابهة، لأن هذا التشابه يتيح أساساً حقيقياً للتبادل. واستند ممثل شبكة المعارف في مجالي المناخ والتنمية إلى الخبرات المكتسبة من مشروع التمويل القائم على الاحتياجات، الذي عملت الجماعات الاقتصادية الإقليمية في إطاره على جمع دول أعضاء من مختلف المناطق ضمن إطار لتبادل الخبرات والدروس المستفادة والتشارك في تصميم أفكار تصب في برامج لبناء القدرات والتنفيذ تقودها الجهات الإقليمية. وذكر أن الشروط التمكينية الرئيسية تتمثل في الشرعية المستمدة من عملية صدر بها تكليف من مؤتمر الأطراف في إطار اتفاقية المناخ، والدور التيسيري الذي تضطلع به التجمعات الاقتصادية الإقليمية، ومشاركة الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف. ومع ذلك، لوحظت قيود واضحة: فالتعلم من النظراء يؤدي دوراً فعالاً في توليد الأفكار وتكوين فهم مشترك، لكن تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع قابلة للتمويل يستلزم فترة دعم فني مباشر منفصلة وأكثر كثافة.

(11) <https://capacity-building.org/knowledge-hub>

(12) <https://www.countryplatformshub.org/en>

34- ويمثل الحيز الوسيط بين المجتمعات المحلية والعمليات الوطنية مجالاً يمكن أن تؤدي فيه إتاحة المزيد من الاستثمار والدعم إلى تحقيق نتائج ملموسة. ويؤدي قادة المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وشبكات الشباب والمؤسسات الإعلامية دوراً أساسياً في سد الفجوة لكن هذا الدور لا يحظى بالدعم الكافي. وأبرز ممثل شبكة المعارف في مجالي المناخ والتنمية الإمكانات التي تنطوي عليها شبكات الشباب النشطة التي تعمل مع غرف التجارة ورواد الأعمال الشباب من خلال نهج مبتكرة مشتركة، بوصف ذلك مثلاً على ما يمكن أن ينتجه هذا الحيز الوسيط، مشيراً إلى مثال شابين في غانا نجح في وضع مفهوم وبرنامج يقومان على احتضان الأعمال التجارية ملائمة للبيئة، والتفاعل مع غرف التجارة، والحوارات الإعلامية الوطنية بشأن تغيير المناخ، وإدماج وجهات نظر الشباب في عملية خطط التكيف الوطنية، وتدريب المفاوضين الشباب.

35- وُحِّدَتْ نهج يقودها ويتملكها المجتمع المحلي باعتبارها أساساً مهماً لبناء قدرات جماعية مستدامة. وأشار ممثل مبادرة تحالف 'مونتيراو' و'بوركيندي' لبناء القدرات إلى أن مشاريع بناء القدرات الرامية إلى الحصول على التمويل المناخي تكون عادةً أكثر فعالية عندما تلبي الاحتياجات المحددة للمجتمعات المحلية، وشدد على الدور المهم الذي يمكن أن يؤديه الشباب باعتبارهم عوامل تغيير في هذا الصدد، وهو رأي أيدته بقوة ممثل شبكة المعارف في مجالي المناخ والتنمية، ولا سيما في السياق الأفريقي، بالنظر إلى نسبة الشباب في القارة.

36- وحدد ممثل التحالف العالمي لبناء القدرات عدة عوامل هيكلية تقف وراء التجزؤ السائد في منظومة بناء القدرات وتطرح صعوبات نظامية: الاعتماد على دورات تمويل قائمة على أساس كل مشروع على حدة، الأمر الذي يحد من اتساق الدعم في المدى الطويل؛ وقياس نجاح الدعم المقدم في مجال بناء القدرات والأداء المحقق نتيجة لذلك على مستوى المشروع بدلاً من قياسه على مستوى نظمي؛ وضعف إدراك البلدان للأنشطة التي تضطلع بها الجهات المقدمة لخدمات بناء القدرات؛ والنقص المزمن في التمويل الذي يواجهه مقدمو الخدمات المحليون مقارنةً بمقدمي الخدمات الدوليين؛ وقلة الحوافز التي تشجع مقدمي الخدمات على التعاون أو تقاسم الخبرات فيما بينهم. ولمعالجة هذه العوائق، أشار الممثل إلى الحاجة، في جملة أمور، إلى توفير معلومات أكثر مركزية تتاح للجمهور بشأن الدعم المتاح لبناء القدرات وأنشطة مقدمي خدمات بناء القدرات، وزيادة بروز مبادرات بناء القدرات الحالية والنتائج التي تحققها، وتعزيز التعلم من النظراء بين مقدمي الخدمات، وإقامة شراكات نظامية أقوى بين مقدمي الخدمات الدوليين والمحليين، والتركيز أكثر على الطلبات الفعلية للبلدان فيما يتعلق بدعم بناء القدرات بدلاً من التركيز على المهام التي تحددها الجهات المانحة.

37- واستُخلصت ثلاثة دروس رئيسية من المجموعة الأولى من المبادرات التي دُعِمت في إطار مسرّع التحالف العالمي لبناء القدرات⁽¹³⁾: (1) يتسم دعم بناء القدرات الذي يُصمم خصيصاً لتلبية الاحتياجات المحددة للمستفيدين ويستند إلى الطلب القطري بفعالية أكبر في تعزيز الوصول إلى التمويل المناخي؛ (2) تزداد فعالية الدعم أكثر عند ربطه بمعاملات مالية ملموسة وتسهيلات لإعداد المشاريع، إذ أشارت إحدى المنظمات التي تلقت الدعم إلى أن 80 في المائة من التمويل المناخي في أفريقيا تتلقاه منظمات لا تتخذ من أفريقيا مقراً لها، مما يؤكد الحاجة إلى بناء القدرات المحلية للوصول إلى الأموال على نحو مباشر؛ (3) من الضرورة بمكان أن يُشارك بطريقة منسقة أصحاب المصلحة ضمن سلسلة الاستثمار الكاملة للمشروع، بما في ذلك المؤسسات المالية والحكومات وشركاء التنمية. أما في يتعلق بالمجموعة الثانية من المبادرات، فيعترف التحالف العالمي لبناء القدرات التركيز أكثر على دعم المنظمات التي تعمل في مجال التقاطع بين تهيئة محفظة المشاريع المرشحة للاستثمار وتعبئة الموارد المالية.

دال - تعزيز التجانس في مجال بناء القدرات

38- في حلقة النقاش الختامية، دُعي المتحدثون إلى التفكير في كيفية ربط مستويات بناء القدرات المختلفة للحصول على التمويل المناخي (الفردية، والمؤسسية، والنظمية) على نحو أفضل من أجل تعزيز التجانس على نطاق واسع. وبرزت المواضيع المشتركة التالية:

(أ) كان ثمة إجماع واسع على أن النظر إلى بناء القدرات باعتباره استثماراً طويلاً الأجل على المستوى النظمي أمرٌ أساسي لتحقيق تأثير دائم. ولأغراض الاستدامة، يجب أن يُدمج الدعم المقدم لبناء القدرات في النظم الوطنية والمؤسسية القائمة منذ البداية، بدلاً من تقديمه عبر قنوات موازية يقودها المانحون أو الجهات المنفذة، بما في ذلك من خلال تحديد وتعزيز القنوات والقدرات الموجودة ضمن تلك النظم. فإدماج بناء القدرات في النظم الوطنية وإيصال التمويل إلى بنود الميزانيات على مستوى البلديات يعزز احتمال أن تستمر النتائج لفترة أطول تتجاوز عمر فرادى المشاريع ودورات التمويل؛

(ب) يمثل بناء القدرات على المستويين الفردي والمؤسسي عاملاً مهماً لإتاحة إحداث تغيير مؤسسي حقيقي على المستوى الفردي، من خلال الدعم والتوجيه اليومي الذي يساعد فعلياً على تنمية المهارات، وكذلك على المستوى المؤسسي، من خلال آليات تجمع بين وزارات المالية والتخطيط والبيئة في إطار عمليات مشتركة. ويمكن أن تساعد نقاط انطلاق من قبيل السندات الخضراء وتخصيص الميزانيات في فتح باب الحوار بين الوزارات المختلفة بشأن التمويل المناخي وتخطيط التكيف، كما هو الحال مثلاً في التحدي المتمثل في تقدير تكلفة خطط التكيف الوطنية بالتعاون مع وزارة للمالية لا تمتلك أي خبرة سابقة في مجال تخطيط التكيف؛

(ج) يُعد العمل في نطاق الترتيبات الحالية المتعلقة بالحوكمة والترتيبات المؤسسية نقطة انطلاق أساسية للأنهج التي تقودها الجهات المحلية. وتختلف درجة اللامركزية في عملية اتخاذ القرار الحكومي وتخصيص الموارد المالية اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر، ويجب تحديد نقاط الانطلاق في إطار كل سياق محدد. وسُلب الضوء على مثال نقل الصلاحيات المرتبطة ببنية التمويل المناخي في كينيا، التي تشكل فيها صناديق المناخ العاملة على مستوى المقاطعات - المدعومة من برنامج تمويل العمل المناخي للجهات المحلية الذي يموله البنك الدولي - قناة فعالة لربط تدفقات التمويل الوطنية بالمحلية، علماً أن النماذج القائمة على نقل موسع للصلاحيات قد لا تكون قابلة للتكرار على نحو مباشر في سياقات بلدان ذات مركزية أشد؛

(د) استُنتج أن التعلم بين بلدان الجنوب يمثل فرصة لم تُستغل على النحو الكافي في مجال بناء القدرات. ويُعد التبادل بين النظراء في البلدان التي تواجه تحديات وسياقات مؤسسية متشابهة أكثر فاعلية بكثير من تقديم إرشادات عالمية عامة. وعُرضت عملية تبادلية ييسرها التحالف العالمي لبناء القدرات بين مصرفي التنمية البرازيلي والماليزي بشأن تطوير المنصات القطرية كمثال ملموس على قيمة التعلم المستمر والقائم على الثقة بين النظراء.

39- وفي المناقشة الختامية، حُدد عدد من الفرص المتعلقة بتعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية فيما يتعلق بالحصول على التمويل المناخي اللازم لتنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً وخطط تكيفها الوطنية:

(أ) من المفيد تناول كيفية توفير الموارد اللازمة لبناء القدرات من منظور طويل الأمد. فعندما تكون القدرات متجذرة في نظم مُتملكة محلياً وقنوات مجتمعية، يتعزز احتمال استمرارها إلى ما بعد دورات فرادى المشاريع، ويمكن للأطر القانونية والمالية المتعلقة بالحصول على التمويل المناخي أن تؤدي دوراً مهماً في إتاحة المجال لجهات فاعلة جديدة ونهج لبناء القدرات تركز على الإنسان؛

(ب) ثمة إمكانية لتوسيع نطاق هذا الدعم المقدم في مجال بناء القدرات ليشمل بيئة القطاع الخاص على المستوى دون الوطني، بما في ذلك رواد الأعمال التجارية الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الأفكار المتجدرة محلياً والتي تحتاج إلى الدعم لتطوير مشاريع استثمارية للمناخ مقبولة مصرفياً، فضلاً عن الوسطاء الماليين الذين يحتاجون إلى الدعم للتعرف على تلك المشاريع والمساعدة في إيصالها إلى مرحلة التمويل؛

(ج) يمكن إيلاء مزيد من الاهتمام لكيفية تحديد وقياس فعالية برامج بناء القدرات، بالاستناد إلى أولويات كل من الجهات الممولة والمجتمعات الأكثر تأثراً بتغير المناخ، مما قد يساعد على ضمان استمرار استجابة هذه البرامج للاحتياجات والأولويات المحلية.

هاء - خاتمة

40- أشارت رئيسة هيئة التنفيذ في كلمتها الختامية إلى أن الفجوة بين الطموحات المناخية والتمويل المناخي تتمثل في جوهرها بفجوة في القدرات، وأن ثمة حاجة إلى قدرات مؤسسية قوية للانتقال من مرحلة الخطط والاستراتيجيات إلى مرحلة تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية.